على هامش مشاركتهما في الجلسة العامة الأولى للبرلمان العربي

نائبان : بلادنا مستمرة في تعزيز العمل العربي المشترك

علي الدقباسي

الدقباسي : الكويت حريصة على دعم الأمن القومي العربي

أكد عضو البرلمان العربي النائب علي الدقباسي سعي الكويت الدؤوب وعلى رأسها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لدعم وتعزيز العمل العربي المشترك والدفع به إلى آفاق أرحب.

جاء ذلك في تصريح للدقباسي لـ "كونا" على هامش مشاركته في الجلسة العامة الأولى لدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي.

وقال الدقباسي إن الكويت مستمرة في انتهاج هذه السياسة على كل المستويات بدءاً من سمو أمير البلاد وصولا إلى كل السلطات "لدعم الأمن القومي العربي والدفع باتجاه إنعاش العمل العربي المشترك والمحافظة على مصالح الشعوب والدول العربية".

ولفت إلى دعوات سمو الشيخ صباح الأحمد لدى افتتاح الفصل التشريعي الجديد لمجلس الأمة قبل أيام والتي "عبرت عن سياسة الكويت بشكل واضح وإيجابي باستمرار دعمها للمجتمعات العربية وأيضا للعمل العربي المشترك".

كما أشار إلى دعوة سموه أيضا إلى إيجاد سبل الحوار والحكمة لتحقيق المصالح المشتركة للدول العربية وشعوبها "خاصة في هذه الأيام التي تشهد فيها الكثير من الاضطرابات في العالم العربي".

كما لفت الدقباسي إلى ما جاء على لسان وزير الخارجية المصري سامح شكري أمام الجلسة العامة للبرلمان العربي وبما يتصل بأمن مصر القومي والاستراتيجي.

وشدد الدقباسي على أهمية قضية المياه بالنسبة لمصر ومشاركتها القلق والتضامن معها إزاء هذا الشهد داعيًا كل عربي إلى تبني هذه الفكرة باعتبار أن "قضية المياه بالنسبة لمصر هي قضية وجود وقضية أرواح".

وقال "يجب أن نكون متضامنين فيما يتصل بهذا الموضوع ولا بد أن نمارس جميعًا كل أنواع العمل من أجل تحقيق مصالح مصر التي هي بالتبعية مصالح الأمة العربية الإسلامية".

وأضاف "أعتقد أن ما يصيب مصر يصيبنا وما يصيب أي قطر عربي يصيبنا" مؤكدا اقتناعه بضرورة تفعيل كل أشكال العمل المشترك "حتى نصل إلى المحافظة على الأمن القومي وتحقيق مصالح شعوبنا ودولنا في ظل عالم يزخر بالكثير من المتغيرات والتحولات واختلاف المصالح والتكتلات".

وأوضح أن الكل يعلم أن العمل العربي "ليس على ما يرام وأنه لا سبيل ولا خيار للدول العربية إلا تعزيز الأمن القومي بالتعاون والعمل والمحافظة على مصالح شعوبها".

وأعرب الدقباسي عن الأمل باستصدار البرلمان قرارات تدفع بهذا الاتجاه منوهًا بأن الكويت حريصة على تطبيق السياسة التي ينتهجها سمو أمير البلاد والرامية إلى السلام وتعزيز الأمن في المنطقة والمحافظة على المصالح المشروعة والمتاحة.

وأكد الدقباسي أن القضية الفلسطينية تمثل اهتمامًا كبيرًا للعالمين العربي والإسلامي لا سيما في ظل الانتهاكات المستمرة للكيان الصهيوني مبينًا أن عدم تطبيق القانون الدولي وعدم محاسبته "بمنزلة إشارة مرور خضراء للتصرفات غير المقبولة إنسانيًا قبل أن تكون قانونيًا".

ولفت إلى موقف الكويت وما تقوم به من عمل سواء كان في مجلس الأمن أو في الأمم المتحدة أو على الأصعدة كافة مجددًا التأكيد على انتهاج الكويت سياسة واحدة على الأصعدة البرلمانية والحكومية وجميع السلطات "هي أن الكويت عربية وتعمل على إنعاش العمل العربي المشترك".

وأشار الدقباسي إلى تطرق الاجتماع إلى قضية رفع اسم السودان من (قائمة الإرهاب) وأيضا الملف المتصل بقضية المياه بالنسبة لمصر مبينًا أن هناك أيضًا تقارير أعدتها اللجان البرلمانية وينتظر أن تناقش اليوم ويتخذ بشأنها قرارات.

وأضاف أنه "حتى يكون أكثر وضوحًا وصدقًا آن الأوان لفتح صفحة جديدة من العمل العربي المشترك الفاعل والبعيد عن الاجتماعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع".

وأوضح أن "الشعوب العربية تريد عملا عربيًا موحدًا وأمنا قوميًا حقيقيًا واهتمامًا من الأشقاء في كل الاتجاهات والانتباه إلى ما يحاك ضد الأمة ومصالحها وسيادتها واستقرارها" مضيفًا أن "هذا مشهد واضح خاصة مع توسعات الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة".

من جهته أكد عضو اللجنة الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي النائب خالد العتيبي أن قرارات البرلمان العربي تمثل الشعوب العربية في تطلعها إلى المستقبل ومواجهة مشكلات الحاضر.

جاء ذلك في تصريح للعتيبي لـ (كونا) على هامش أعمال الجلسة الأولى لدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي.

خالد العتيبي

العتيبي: قرارات البرلمان العربي تمثل الشعوب في تطلعها للمستقبل

وقال العتيبي إن الجلسة ناقشت عدة موضوعات أبرزها تقرير جرى التصويت عليه "بالإجماع" لرفع اسم السودان من (قائمة الدول الراعية للإرهاب).

وأشار إلى مشروع قرار للتضامن مع السودان ومصر لحماية أمنهما المائي إلى جانب مناقشة مشروع الميزانية العامة للبرلمان.

وأضاف أن اللجنة الاقتصادية بحثت بعض الملاحظات التي كانت في دور الانعقاد الماضي والعمل على إيجاد الحلول لها خلال دور الانعقاد الحالي.

وذكر أن الجلسة العامة للبرلمان هذا العام مطروح عليها العديد من الموضوعات والقضايا والتطورات و"الملفات الشائكة" في ظل ما يدور في العراق ولبنان واليمن ودول أخرى.

وقال العتيبي "أعتقد أن الحل يكمن في الشعوب ونحن بدورنا نمثل هذه الشعوب في البرلمان العربي" مضيفا أن "جميع القرارات التي تخرج من البرلمان العربي تمثل الشعب العربي".

نشارك مصر القلق تجاه قضية المياه ونتضامن معها إزاء هذا المشهد

معد من قبل المحامي عبد العزيز الخطيب

« المحامين » تتقدم لمجلس الأمة بمقترح قانون بشأن إنهاء أوضاع « البدون »

عبدالعزيز الخطيب

يهدف لوضع حل دائم للموضوع خلال مدة سنتين

قامت جمعية المحامين بتاريخ 2019/10/29 بتسليم الأمانة العامة بمجلس الأمة مقترح بقانون لمعالجة أوضاع عديمي الجنسية ، وكان القانون قد أعد من قبل لجنة عديمي الجنسية بجمعية المحامين الكويتية والذي صاغه وأعده المحامي عبد العزيز طاهر الخطيب بالتنسيق مع منصة الدفاع عن بدون الكويت المشكلة من العديد من الناشطين ومنهم د.ابتهال عبد العزيز الخطيب ود.فهد راشد المطيري وآلمى فريد العثمان وناشطين بارزين مثل د. حسن جوهر وهديل بوقريص وآخرين، ويذكر أنه فور نشر مقترح القانون أعلن عدد من النواب تأييده للقانون ودعمه لحلحلة القضية التي استمرت لعشرات السنين كمأساة إنسانية في جبين الوطن.

يذكر أن القانون شمل مواد عديدة أهمها إنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى "الهيئة العامة لإنهاء أوضاع عديمي الجنسية في دولة الكويت" تتبع وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ويهدف القانون لوضع حل دائم للموضوع خلال مدة سنتين ميلاديتين من تاريخ الانتهاء من إعداد خطة تعتمد من قبل مجلس الوزراء ، كما يضع المقترح بعض الحلول المؤقتة لعديمي الجنسية لتيسير أمور حياتهم وصحة إقامتهم خلال فترة دراسة أوضاعهم أو خلال تنفيذ الخطة المعتمدة ، فينص القانون على أنه يمنح جميع أفراد عديمي الجنسية في الكويت بطاقة تعريف شخصية أمنية مؤقتة تنتهي بانتهاء حالة انعدام الجنسية لكل فرد وفق الخطة ، وأشار القانون أن عديمي الجنسية يعاملون معاملة الكويتيين في خدمات الصحة والتعليم خلال فترة سريان البطاقة ، ومن أبرز النصوص التي شملها القانون هو نصه على احقية عديمي الجنسية للجوء للقضاء كضمانة أساسية لحل القضية بشكل عادل ، كما يتضمن القانون حل لإشكاليات مستحدثة مثل القيود الأمنية بغير أحكام قضائية ومؤشرات الجنسية والجوازات الغير كويتية الغير مؤيدة من الدول المعنية ، أو التي اتضح عدم صحتها ، كما جاء المقترح لينص على أنه يلغي القانون رقم 467 لسنة 2010 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، وتنقل جميع أعماله وسجلاته وأوراقه ومستنداته وكل ما يتعلق بالمعلومات السابق رصدها بوضعها عند صدور هذا القانون ، إلى الهيئة العامة لإنهاء أوضاع عديمي الجنسية بدولة الكويت .

بدوره شكر نائب رئيس جمعية المحامية الكويتية أ.مهند الساير جهود الأستاذ عبد العزيز طاهر الخطيب وكل من أسهم في إعداد المقترح بقانون وبصياغته آملا بأن يكون القانون المقدم يفتح آفاق الأمل لإنهاء هذه الأزمة بشكل نهائي .

- عدد من النواب أعلن تأييده للقانون ودعمه لحلحلة القضية
- من أبرز النصوص التي شملها نصه أحقيتهم للّجوء للقضاء
- يتضمن أيضاً حلاً لإشكاليات مستحدثة مثل القيود الأمنية بغير أحكام قضائية
- يلغي قانون رقم 467 لسنة 2010 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاعهم

في إطار تعاونها مع المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات المهنية

« المحاسبين » تتجه لتطبيق آليات اعتماد وتصنيف مزاولي المهنة

جانب من لقاء «المحاسبين» مع «المهندسين»

الجلاوي : استعرضنا مع «المهندسين» تجربتهم مع القوى العاملة

تطبيق آلية الاعتماد تتوافق مع متطلبات الجهات العالمية

حرصاً منها على تطبيق المعايير المهنية المنصوص عليها من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة والخاصة باعتماد وتصنيف أصحاب المهن في الكويت ، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءً مع رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين فيصل العتل وعدد من مسؤولي الجمعية ، حيث تم خلال اللقاء استعراض الجهود التي قامت بها المؤسسات العامة والخاصة وجمعيات المجتمع المدني المهنية في هذا المجال.

وبهذه المناسبة ، أوضح أمين سر مجلس إدارة الجمعية صباح الجلاوي أن الاجتماع تناول جهود جمعية المهندسين مع هيئة القوى العاملة وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجهات العالمية المعتمدة في تقييم المؤهلات العلمية بشأن اعتماد وتصنيف أصحاب المهن في الكويت.

وأضاف أن الاجتماع ، الذي تم بحضور عضوي مجلس إدارة الجمعية ضاري الهاجري وعبد الله العيسى ، تناول الأسس والمعايير التي اتبعتها جمعية المهندسين لدراسة مدى إمكانية تطبيقها على مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في المجالات المختلفة في القطاع الخاص.

واستدرك الجلاوي أن أسس التقييم والاعتماد التي تنوي جمعية المحاسبين والمراجعين تطبيقها ستستند إلى التجارب التي قامت بها جمعيات المجتمع المدني المهنية في هذا الخصوص ، بالإضافة إلى اعتماد أسس التقييم المعتمدة عالمياً ، وتطبيق "مكننة" الإجراءات لتحقيق الشفافية في اعتماد وتصنيف مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت.

وأشاد الجلاوي ، في ختام تصريحاته ، بالتعاون البناء والمثمر الذي أبدته جمعية المهندسين الكويتية بتقديم المساعدة والدعم الفني لجمعية المحاسبين والمراجعين في تطبيق الآليات المطلوبة للمهن ذات العلاقة بنشاط الجمعية المهني.